مُقَدّمة

تستعمل اللغة التي هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم للتواصل بنوعيه العادي الذي يستخدم جملاً ووحدات إسنادية مغلقة، دوالها على أقدار مدلولاتها، والراقي الذي يستخدم جملاً ووحدات إسنادية محولة مفتوحة، يتطلب استكناه معانيها اللجوء إلى بنياتها العميقة المتوارية خلف بنياتها السطحية. وهذه اللغة العربية التي هي أبلغ ما يحرك به الإنسان لسانه ـ لامتيازها بخصيصتي المرونة وسعة اشتقاقها ـ لم تنل حظها من الدراسة التي تستحق. فالتراكيب الإسنادية الأصلية- وهي قوام التواصل في هذه اللغة، سواء أكانت مقصودة لذاتها، أم لم تكن مقصودة لذاتها- يسجل أن مفهومها قد عرف اضطراباً جعله يفتقر إلى الانسجام بين جانبه النظري وجانبه التطبيقي. حيث يتعامل النحويون والدارسون مع التراكيب الإسنادية الأصلية التي يسوغ السكوت عليها، المستقلة مبنى ومعنى تعاملهم مع التراكيب الإسنادية الأصلية التي تدخل في تركيب أكبر منها. وليس الأمر كذلك في الدراسات اللسانية الحديثة.

ومن هنا كان منطلق هذا البحث هو تحقيق هدف يتمثل في وضع حد لذلك الاضطراب. بتعيين التراكيب التي يصح إطلاق مصطلح " الجملة " عليها، والتراكيب الإسنادية التي لا يصح أن يطلق عليها هذا المصطلح، ذلك أن ثمة فرقاً بين التركيبين الإسناديين في الدلالة والوظيفة. وإني لأرجو أن يكون واضحاً أن هذا البحث ليس تأريخاً لنقد التراكيب الإسنادية.

ولئن كان النحويون قد قسموا تلك التراكيب الإسنادية الأصلية إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، فإن هذا البحث سيحاول أن يقصر مصطلح "الجملة" على التراكيب الإسنادية الأصلية المقصودة لذاتها بالوقوف على وظائفها البيانية. أما التراكيب الإسنادية الأصلية غير المقصودة لذاتها المندرجة ضمن تراكيب أخرى فسيتعامل معها على أنها وحدات إسنادية وظيفية. وسيلتزم البحث التزاماً صارماً حين وقوفه على صور هذه التراكيب الغانية بنفسها والتراكيب غير

المستقلة بما ينسجم والتعريف النظري لها، من حيث ورودها اسمية أو فعلية، ومن حيث البساطة والتركيب، ومن حيث الإثبات والنفي والتأكيد، ومن حيث ورودها توليدية أو تحويلية. وقد قسمت البحث إلى أربعة فصول.

الفصل الأول الموسوم بـ" التحليل اللساني للتراكيب الإسنادية من وجهة نظر النحويين القدماء والدارسين المحدثين" وينطوي على مرتكزات ثلاثة هي بمثابة محطات لابد من الوقوف عندها للتزود باعتبار أنها المرجوع إليها لخوض غمار صور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية.

نقف في المرتكز الأول على تناول النحويين القدماء لمفهوم الجملة والكلام. ونعرض في المرتكز الثاني لتناول الدارسين المحدثين لمفهوم المصطلحين السالفي الذكر. وفي المرتكز الثالث نعرض للجهود المبذولة في سبيل تطوير مفهوم الجملة والوحدة الإسنادية العربية.

الفصل الثاني: ويفرد للتقسيم الثنائي للجملة العربية وتبيان معياره وسداده.

الفصل الثالث: الذي عنوانه" ضرورة التمييز بين الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية "حاولنا أن نخرج فيه من كل ما قدم بمفهوم دقيق نتبناه لكل من التركيب الإسنادي المقصود لذاته، والتركيب غير المستقل بنفسه، مع تحديد طبيعة كل نوع، والمصطلح الذي يصلح له.

ولما كان البحث يحاول أن يقدم للقارئ الأصول السليمة التي أنشئت عليها التراكيب الإسنادية الأصلية، لم نجد بداً في الفصل الرابع من أن نشرح الشرح الذي نراه سديداً لمفهوم التحويل بأنواعه الأربعة، الذي أسيء فهمه، وترتب على ذلك أن التبس الفرق الذي بين الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية وقسيمتها الاسمية من نحو " البحث تيسر" أهي محولة بالاستبدال أم بالتقديم؟. كما أن مفهوم التحويل الذي يصلح لأن تدرس به كل التراكيب الإسنادية العربية المحولة لم يكن واضحاً حتى لدى دارسين أشداء، على نحو يسجل فيه أن دراسات لسانية تعاملت مع جمل محولة وعدتها توليدية[1].

---

(١) - ينظر د. مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، ط١، ١٩٨٧، ص٨٧.

وأساس ذلك أنه إذا كان تفاعل كل شيء في المجتمع بطريقة غير صحيحة يهدم، فكذلك مفهوم التحويل لما لم يتم التفاعل معه تفاعلاً صحيحاً جعل الأحكام عليه سيئة.

وحيث إن التحويل بأنواعه الأربعة مرتبط بالقياس الذي يريده النحويون العرب مطرداً، لم يكن بد من أن يعرض البحث له ولنظرية الحمل التي تحاول إدخال المسائل الخارجة عن القاعدة إلى حيز القاعدة. ولأن نظرية الحمل تساعد على فهم البنيات العميقة لكل الوحدات الإسنادية الوظيفية التوليدية والمحولة لكونها جميعاً محمولة على المصادر والمشتقات التي تعاقبتها.

ولما كان البحث يرنوإلى دراسة التراكيب الإسنادية الأصلية دراسة متشبعة باللسانيات التي تبرز الفروق الدلالية بين تلك التراكيب فإنه بغية الوصول إلى ذلك اختار الباحث المنهج التحويلي التوليدي لكونه يتناول تغيير البنيات الشكلية المنبثقة عن أصل واحد، ولكونه لا يكتفي بالوصف السطحي، مع الاستعانة بالمنهج الوظيفي التحليلي التفسيري، الذي ينزع حين التحليل إلى التفسير والتعليل القريب المأخذ، اللصيق بالمعنى لصور التراكيب الإسنادية المحولة، متجنباً التعليل الذهني غير المتماشي مع التفسير المعنوي البلاغي. انطلاقاً من محاولتنا الجمع بين الكفاية في الوصف، والتفسير اللذين يؤدي الجمع بينهما إلى إجلاء الفرق الذي بين المفرد، والوحدة الإسنادية الوظيفية التي تتعاقبه باللجوء إلى البنية العميقة التي تمثل العملية العقلية في اللغة.

فهذا البحث محاولة قد يعتريها كثير من النقص، وقد يتخللها بعض النجاح. فإن أك قد وفقت فلله الفضل والمنة، وإن كانت الأخرى فالكمال لله وحده. والله أسأل أن يكون هذا الجهد إسهاماً في خدمة العربية التي لئن أسيء إليها ونحن المعنيين عصبة إنا إذاً لخاسرون. وإني لأرجوأن ينال رضاه وأن ينتفع به الطلاب والدارسون، وأن يتحقق المرجومنه إنه نعم المولى ونعم النصير.

د. رابح بومعزة